

مقولات ومقاييس النجم والازدهار في الدول المعاصرة قراءة نقدية

■ رشيد الحاج صالح

تُعدُّ مسألة إيجاد معادلة معاصرة تحقِّق التوازن - بين «السعادة والازدهار» من جهة، و«العمل والإنتاج» من جهة ثانية - الشغل الشاغل للفكر البشري الحديث، ولأن الدولة وحدها هي الجامع للجميع؛ حاول الفلاسفة وعلماء الاجتماع والاقتصاد بناء نماذج للدولة التي تحقِّق أكبر قدر ممكن من الرفاه، مع أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي، لأكثر عدد ممكن من مواطنيها، مع قيامهم بالعمل والإنتاج في الوقت ذاته. وإذا كانت غاية الدولة هي تحقيق «أفضل الخيارات»¹ للمجتمع - بحسب أرسطو - فقد اختلفت الدول في الطريقة التي تُحقِّق بها تلك الخيارات.

في العصر الحالي ترتفع وتيرة النقاشات حول دور الدولة، وصلاحيات مؤسساتها، ومقاييس ازدهارها، وحجم أدوارها، كلما تعرّضت الدول المعاصرة لنوعٍ من الهزّات الكبرى (أزمات

1 - أرسطو: السياسات، ترجمة الأب أوغسطينس بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، 1957، ص 6.

■ باحث في الفلسفة، سوريا.



اقتصادية، حروب، ثورات، نشوء تحالفات أو سقوطها..)، بحيث يعاد النظر حتى بفكرة الدولة ذاتها، حتى إنه يمكن القول: إن الدولة المعاصرة ليست أكثر من نتاج للأزمات التي مرّت بها في مراحل تشكّلها المتعددة.

وغالباً ما يدور الجدل بين مفكرين وسياسيين واقتصاديين وتكنوقراط ومواطنين وعمال وأحزاب وجمعيات مدنية... للوصول إلى المواصفات والمقاييس الأفضل للدولة اليوم. ويقصد عادةً بالمقاييس الأفضل قدرة الدولة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الازدهار، والرخاء الاقتصادي، والحريات، ومختلف أنواع الخدمات للمواطنين والمجتمع برمّته. حتى إنه يمكن القول مع فوكوياما: إن «السياسة» في القرن العشرين ليست سوى جدل حول «دور الدولة المتنازع عليه»²، بين الفاعلين السياسيين في كل بلد.

أما الخطوط العريضة للجدل حول دور الدولة في المجتمع، في الدول الديمقراطية، فتدور حول كيفية تعامل الدولة مع مشكلات التضخم، وفرص العمل، وتحسين نوعية التعليم، وحجم القطاع الحكومي، والضرائب، بالإضافة إلى دور الدين والقومية، وكيفية التعامل مع موجات اللاجئين وقضايا الاندماج؛ أي حول أدوار الدولة في المجال الاقتصادي من جهة، وفي المجال الثقافي (القومي / الديني) من جهة ثانية.

أولاً - مركزية الاقتصاد

تشكّل قضايا الاقتصاد المتعلقة بنسبة الضرائب، ورفع مستوى الأجور، وعدد ساعات العمل، وحقوق العمال والنقابات، وتنظيم وضع الشركات الكبرى، والبطالة، والإنفاق الحكومي، والتعامل مع متطلبات حرية التجارة العالمية، وإنشاء تحالفات اقتصادية... أقول تشكّل هذه القضايا العمود الفقري للعمل الاقتصادي للدولة، حتى إن القسم الأكبر من نشاط الدول

2 - فرنسيس فوكوياما: بناء الدولة - النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 43.

الديموقراطية المعاصرة يكاد يقتصر على معالجة مثل هذه القضايا، بل إن هذه القضايا كثيراً ما أسقطت حكومات بقيت تحكم لعشرات السنين.

من أشهر الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم الرأسمالي المعاصر، والتي دفعت الجميع للتفكير بعلاقة الدولة بالاقتصاد وحدود هذه العلاقة، الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، والتي بدأت في الولايات المتحدة ثم امتدت إلى الدول الأوروبية، وعموم العالم الرأسمالي. بدأت الأزمة مع انهيار «سوق الأسهم الأمريكية» 1929؛ حيث انخفضت التجارة العالمية إلى أكثر من النصف تقريباً، وتوقف عدد هائل من المعامل عن الإنتاج بسبب

الانخفاض الكبير في الطلب، ورافق ذلك تسريح أعداد كبيرة من العمال وأزمة كساد غير مسبوقة، وشمل شبه تام لقطاعات اقتصادية واسعة.

قيل الكثير عن أسباب هذه الأزمة وتداخلاتها، ولكن الكل يؤكد أن انخفاض السيولة في السوق الأمريكية هو الذي أدى إلى تلك الأزمة، أما انخفاض السيولة فسببه ارتفاع نسبة الفائدة وعجز الدولة الأمريكية عن ضخ كميات كافية من السيولة داخل السوق. أما الأمر الذي زاد الطين بلّه فهو تحوّل المصانع الكبرى

في الدول الأوروبية من التصنيع الحربي - الذي كان بسبب الحرب العالمية الأولى - إلى تصنيع البضائع بكل أنواعها، الأمر الذي أدى إلى كساد كبير عاشته المصانع الأمريكية لعدة سنوات، قبل انفجار الأزمة.

من أهم نتائج الأزمة الاقتصادية تلك انهيار مبدأ آدم سميث الشهير: «دعه يعمل.. دعه يمر»، الذي وضّحه في كتابه «بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها»، والذي مفاده أن الأفراد بسعيهم للحصول على المنافع الفردية يحققون أيضاً المصلحة العامة، الأمر الذي يستتبع عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتركه يعمل بشكل طبيعي وانسيابي، وهذا فيه خير

**غالباً ما يدور الجدل
بين مفكرين وسياسيين
واقتصاديين وتكنوقراط
ومواطنين وعمال
وأحزاب وجمعيات
مدنية... للوصول إلى
المواصفات والمقاييس
الأفضل للدولة اليوم.**



للدولة ورأس المال والعمال في الوقت نفسه. هكذا بينت الأزمة أن ترك الدولة للاقتصاد يعمل بشكلٍ طبيعي ودون تدخل رقابي أو توجيهي سيؤدي بالضرورة إلى أزمات كبرى قد تؤدي بالمجتمع برمته، وهذا هو الدرس الذي أدركه الديموقراطيون الأمريكيون بقيادة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، حيث قادوا إصلاحاً اقتصادياً واسعاً عامي 1933 - 1934 كان جوهره أن الدولة عليها أن تشرف على الوضع الاقتصادي، وتتدخل لحل المشكلات التي تظهر من حينٍ لآخر.

منذ ذلك التاريخ أصبح تاريخ الدولة هو مدى قدرتها على التدخل في الأوضاع الاقتصادية وسياسات الضرائب؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، كما ازداد دور النقابات، وأصبحت الرأسمالية أكثر مرونة وسخاء لعامة المجتمع. ولذلك تفتخر الدول الرأسمالية المعاصرة بأنها خفضت ساعات العمل، ورفعت الحد الأدنى للأجور، وقدمت الرعاية الصحية وأصبحت هناك جمعيات لحماية المستهلك. حتى باتت هناك مقاييس يتوجب توفّرها في الأجر حتى يحقق نوعية حياة مريحة للناس. كما وصل الأمر في العقود القليلة الأخيرة في القرن العشرين أن عدداً من الدولة أخذت تتدخل وتسُنّ القوانين من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في توزيع الثروة بين مواطنيها، وتقديم مساعدات سخية للفقراء على نحو ما هو موجود في دول مثل: السويد، النرويج، ودول أوروبية عديدة.

أما أزمة «الرهن العقاري» الأمريكية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي واقتصادات بعض الدول الأخرى عام 2008؛ فقد كلفت الخزينة الأمريكية نحو 700 مليار دولار دفعتها للبنوك؛ لكي تتجاوز أزمته آنذاك. وقد أكدت هذه الأزمة مرة أخرى أن الاقتصاد يحتاج لتدخل الدولة؛ لكي يعدل مساراته ويتجنب الأزمات التي قد يتعرض لها. أما المشكلة الأخرى التي بقيت تؤرق المخططين والحكومات وإدارات الشركات الكبرى فهي أنه يصعب توقع الأزمات المالية، مثلما يصعب توقع حجم تفاعلاتها.

عموماً، تعيش الدول الديمقراطية أزمات اقتصادية ومالية بشكل شبه دائم، وهي أزمات تتفاوت في حجمها وتأثيرها على الاقتصاد المحلي وأحياناً الإقليمي وحتى العالمي؛ ففي عام 2010 عاشت اليونان وقبرص والبرتغال أزمة مالية عرفت باسم «أزمة الدين الحكومي»؛ حيث طلبت حكومات تلك الدول - آنذاك - من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي قروضاً ضخمة بسبب وضعها الاقتصادي المتراجع، وعدم قدرتها على حل مشكلاتها الاقتصادية بنفسها.

أما على مستوى العالم النامي فإن الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد يقوده «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي»؛ لفرض شروط على الدول

أما على مستوى العالم النامي فإن الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد يقوده «صندوق النقد الدولي والبنك الدولي»؛ لفرض شروط على الدول التي تريد الحصول على قروض كبيرة من خزينته.

التي تريد الحصول على قروض كبيرة من خزينته. ويأتي في مقدمة هذه الشروط: تخفيض الدعم الحكومي لعدد من السلع وتقليص حجم القطاع الحكومي. أما الدول النامية فتتعامل بحذر مع هذه المتطلبات لعدة أسباب: أولها الخوف من فقدان قدرتها على السيطرة ومسك زمام الأمور؛ سيما وأنها دول ليست ديموقراطية في غالب الأحيان، وتعاني من أزمة شرعية داخلية. أما السبب الثاني فهو الخوف من أن تُلَقَّ تلك الدول بأزمة ديون لا تعرف كيف تخرج

منها، كما حصل مع البرازيل في بدايات القرن الواحد والعشرين.

غير أن خيار الاقتراض بقي من الخيارات الحيوية الذي تلجأ إليه الدول التي تعيش أوضاعاً اقتصادية صعبة، وبقيت فوائده أكثر من سلبياته، ولذلك بقي الخيار المفضل لدى بعض الدول التي قبلت مقابل ذلك القيام بخطوات اقتصادية قاسية، يأتي في مقدمتها اتباع خطة تقشف محرجة، وتخفيض الدعم عن بعض السلع.

غير أن الأمر الذي أصبح جلياً هو أن الدول الحديثة - في كل أنحاء العالم - قد لا تستطيع حل مشكلاتها بنفسها، ومن ثمَّ فإنها قد تحتاج في



أحياناً كثيرة لمساعدات من اتحادات أو مجموعات دولية كبرى تتبادل معها الدعم والمساندة. الأمر الذي يعني أن نهج الاتحادات والتحالفات والتكتلات الدولية أمرٌ قد يحتاجه الجميع، حتى إنه لم يعد من المقبول أن تعمل الدول بشكلٍ منفرد؛ لما قد يشكّله هذا الانفراد من خطر لا أحد يعرف كيف ومتى يظهر.

ولعلّ هذا ما يفسّر قيام عشرات التكتلات الدولية التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والتجاري، وإن كانت السياسة لا تغيب في بعض الأحيان. فبالإضافة للاتحاد الأوروبي الذي تمّ إنشاؤه أولاً عام 1958، ثم شهد تطورات عدة ودخول دول جديدة إليه خاصة دول أوروبا الشرقية بعد عام 1990، هناك أيضاً: رابطة جنوب شرقي آسيا المعروفة باسم الآسيان (ASEAN)، التي أنشئت عام 1967، والتي تضم: ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، سنغافورة، بروناي، الفلبين. حيث شكّلت صادراتها نحو 18% من إجمالي صادرات الدول النامية. أما رابطة (APEC) فتتكون من 18 دولة يأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، أستراليا، كندا، المكسيك، نيوزيلندا، كوريا الجنوبية ودول آسيوية أخرى. أما هاجس هذه الرابطة فهو إقامة كتلة يقابل كتلة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما بعد عام 1992 عام إعلان الوحدة الأوروبية. يضاف إلى ذلك كتلة (NAFTA) الذي أنشئ 1993، وضمّ الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. ومجموعة (البريكس BRICS) التي تأسست عام 2009 وضمت البرازيل والصين وروسيا وجنوب أفريقيا والهند، وتُعدّ اقتصادات هذه المجموعة - باستثناء روسيا - من الاقتصادات الأكثر نمواً على مستوى العالم النامي. طبعاً بالإضافة عدد كبير من التكتلات الصغيرة التي تتوالد هنا وهناك.

غير أن تلك التكتلات تتفاوت عموماً في درجة فعاليتها بين تكتلات تسعى للسيطرة على السوق والتجارة العالميتين وتكتلات تفتقر لأبسط أشكال التنسيق، وكأنها تكتلات معنوية لا أكثر. أما معاناة التكتلات الضعيفة فلا يعود لصغر الحجم الاقتصادي للدول التي تنتمي لها بقدر ما يعود إلى ضعف في الإرادة السياسية لأنظمة تلك الدول، ووجود حكومات غير

ديموقراطية لا تتمتع بالقدر المطلوب من المسؤولية السياسية تجاه التطورات العالمية المتسارعة. المشكلة التي تظهر هنا هي أن غالبية الدول التي تتأخر في إصلاح اقتصادها وهيكلته للتكيف مع الاقتصاد العالمي للاستفادة منه قدر الإمكان، ولتجنب سلبياته قدر المستطاع؛ كثيراً ما تضع نفسها في مواجهة أخطار مستقبلية غير واضحة النتائج.

الخطر الآخر الذي تسعى تلك التكتلات لمواجهة تحدياته هو العولمة وسياسات تحرير التجارة العالمية، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من

رأس المال العالمي الذي أصبح عابراً للحدود بين الدول مع الاحتفاظ بسيادة الدول لنفسها. أو ما بات يعرف بالتوازن بين المحلي والعالمي والتعامل مع التأثيرات غير المرغوبة للعولمة، والعمل على تطهيرها اقتصادياً وقانونياً.

يُعدّ النموذج الأكثر نجاحاً في مواجهة آثار العولمة غير المرغوبة هو نموذج «الدولة الضامنة»، بحيث سمحت عدد من الدول بخصخصة قطاعات وخدمات واسعة كانت بيد الدولة، وسنّ قوانين جديدة للضرائب، وفتح الأسواق أمام الجميع.

ويُعدّ النموذج الأكثر نجاحاً في مواجهة آثار العولمة غير المرغوبة هو نموذج «الدولة الضامنة»³، بحيث سمحت عدد من الدول بخصخصة قطاعات وخدمات واسعة كانت بيد الدولة، وسنّ قوانين جديدة للضرائب، وفتح الأسواق أمام الجميع..، ولكن على أن تقوم

الدولة نفسها بضمان مساعدة من يتعرض وضعة للخطر أو يُمنى بخسارة كبيرة. وقد مارست الدولة دور الضامن من خلال كونها هي مصدر القوانين ومشرّعها، هذه القوانين التي تسمح لها بمراقبة السوق وتفاعلات المتنافسين، وذلك لموازنة حسابات الربح والخسارة بين مختلف القطاعات والفاعلين الاقتصاديين، بالإضافة لضمان جودة مختلف الخدمات، حتى إن دساتير بعض الدول سمحت لأي مواطن أن يرفع دعوى

3 - لورينا باريني: دول وعولمة - استراتيجيات وأدوار، ترجمة نانيس حسن عبد الوهاب، مراجعة وتقديم مجدي عبد الحافظ، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007، ص 278.



ضد الدولة أمام القضاء إذا شعر أن دولته لم تقم بما هو مطلوب منها على أكمل وجه.

نتيجة العولمة لم يكن تهميش الدولة واضمحلال دورها وسيادتها كما تكهن عدد كبير من مراكز الدراسات والمهتمين بشؤون الاقتصاد والسياسة؛ وإنما كان «إعادة تنظيم لزمان وفعل الدولة»⁴ على حدّ تعبير لورين باريني. فإذا كان من الصحيح القول بأن تحرير الأسواق والقبول بالخصخصة الواسعة قد أدى إلى الحدّ من دور الدولة الاقتصادي والخدمي؛ فإنه أدى من جهة أخرى إلى منح الدولة مزيداً من النفوذ؛ من حيث إن الدولة في النهاية تمتلك صلاحيات واسعة، وهي المسؤولة عن العملية برمتها. الأمر الذي أدى في آخر الأمر - من جهة ثانية - إلى مزيد من الثقة بالديموقراطية بوصفها المجال الصلب الذي تتأسس عليه الدول.

مما يعني في النهاية أن القاعدة الديموقراطية تبقى القاعدة الأهم لبناء الدول، وتحقيقها أكبر قدر ممكن للنجاح والمنافع لشعوبها، ولعل هذا ما يفسر «موجات الديموقراطية»⁵ التي تجتاح العالم من حينٍ لآخر. ففكرة الديموقراطية بقيت - وستبقى لزمان طويل - الفكرة الأكثر قدرة على تلبية مطالب الناس في تحقيق السعادة والاستقرار والنجاح للشعوب، وإن كانت هناك آراء متباينة حول أنجح الطرق للتحوّل نحو الديموقراطية.

4 - المرجع السابق، ص 285.

5 - تسمية الثورات والحركات التي تحول نظام الحكم إلى نظام ديموقراطي بالـ «الموجات» يعود لصموئيل هنتغتون، الذي حدد ثلاث موجات ديموقراطية اجتاحت العالم حتى عام 1990: - الموجة الأولى ويقصد بها بشكل أساسي الثورتين الفرنسية والأمريكية. - الموجة الثانية ويقصد بها الديموقراطيات التي ترسخت في ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والنمسا وبعض دول من أمريكا الجنوبية. - الموجة الثالثة ويقصد بها موجة الحركات والثورات التي بدأت في البرتغال عام 1974 بالإضافة لثورات بلدان أوروبا الشرقية نحو 1990. راجع: صموئيل هنتغتون: الموجة الثالثة - التحوّل الديموقراطي أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، تقديم سعد الدين إبراهيم، دار الصباح، القاهرة - الكويت، 1993.

ثانياً - الدولة المعاصرة والتعددية الثقافية

مثلما وجدت الدولة نفسها في مواجهة وضع اقتصادي جديد، ومشكلات تتعلق بتوزيع الأرزاق بين الناس، والتخلي عن أدوار اقتصادية وخدمية تقليدية كانت تقوم بها لزم من طويل، والاضطرار إلى إعادة هيكلة نفسها وأدوارها من جديد بما يتناسب مع التغيرات الاقتصادية الكبرى التي عصفت بالمجتمعات خلال العقود القليلة الماضية، كذلك وجدت نفسها أمام أوضاع ثقافية غير مسبوقة، وصراعات قومية ذهب ضحيتها عشرات الملايين من البشر، وموجات هجرة متتالية، وماذا يجب أن تفعل مع صعود موجات الهوية من حينٍ إلى آخر، ناهيك عن الوضع غير المرضي عنه للوافدين والأقليات.

نتيجة العولمة لم يكن تهميش الدولة واضمحلال دورها وسيادتها كما تكهن عدد كبير من مراكز الدراسات والمهتمين بشؤون الاقتصاد والسياسة؛ وإنما كان «إعادة تنظيم لزم من وفعل الدولة».

تعود المشكلات الثقافية للدولة الحديثة إلى أنها وعت نفسها في بدايات تشكُّلها بوصفها دولة قومية، يعيش فيها أفراد ينتمون إلى قومية واحدة. حتى تاريخ تفكُّك الإمبراطوريات في القرن العشرين هو تاريخ حصول كل مجموعة قومية على استقلالها في دولة خاصة بها. ولذلك نجد أن الدول التي يعيش في كنفها أكثر من قومية كثيراً ما تندلع بداخلها صراعات بين مكوناتها القومية،

كما حصل مع الاتحاد السوفياتي السابق واتحاد يوغسلافية والهند وباكستان والسودان وقبرص ودول كثيرة. حتى الحروب العالمية كثيراً ما تعزى للنعرات القومية على الرغم من أن الأسباب الاقتصادية واضحة المعالم. وفي هذا الإطار تذهب غالبية المؤرخين للدولة إلى أن الديمقراطية - التي أخذت تتشكل الدول الحديثة على مبادئها وقيمها - لم تستطع منع كثير من الحروب، على الرغم من المكاسب الكبيرة التي جنتها شعوب تلك الدول من وراء هذه الديمقراطية.

تغيّرات كهذه دفعت بالدول الديمقراطية المعاصرة إلى مزيد من المرونة فيما يتعلق بالقضية القومية، بحيث حصلت غالبية القوميات على



دولة مستقلة، وتحول مبدأ حق تقرير المصير إلى مبدأ عام يُحل عن طريقه غالبية الخلافات التي تظهر بين الدول. هكذا ظهر عدد كبير من الدول بعد عام 1945، ثم بعد عام 1990 حين انهارت منظومة الدول الشيوعية.

القضية الأخرى التي شغلت بال الدول الديموقراطية المعاصرة هي قضية الأقليات والوافدين، وكيف يتمّ إدماج أعداد كبيرة استقرت - لظروف معينة - في دول أخرى، وكيف يتمّ التعامل مع مجموعات بشرية وافدة تحمل ثقافة وقومية وديناً مختلفاً عما هو موجود في البلد الجديد. فقد استقر في ألمانيا نحو 3 ملايين تركي بعد الحرب العالمية الثانية، كما يقطنها نحو 8 ملايين أجنبي حالياً. كما تحاول كندا استقبال نحو 350 ألف وافد سنوياً بسبب تناقص عدد السكان والتوسع في الاقتصاد. حتى إنه يمكن القول: إن غالبية الدول الصناعية الكبرى تستقبل مئات الألوف من الوافدين واللاجئين من ثقافات مختلفة سنوياً، غالبيتهم يستقر في بلدانهم الجديدة. أما الدول الديموقراطية المعاصرة فقد عالجت تلك التغيرات الديموغرافية التي ظهرت بحزمة واسعة من التشريعات والقوانين، التي زادت من حقوق الوافدين والأقليات، وتحوّل وجودهم إلى وجود طبيعي، ومؤسس على مبادئ حقوق الإنسان.

مثل تلك الصراعات والتطورات دفعت الدول القومية الحديثة إلى التحول من نموذج «الدولة القومية العرقية» إلى نموذج «الدولة القومية المدنية». ينطلق نموذج الدولة القومية المدنية من إمكانية أن تتعايش القوميات بعضها مع بعض، وأن تكون العلاقة قائمة على التعاون المشترك وليس على التنافر والصراع، وأنه لم يعد من المقبول الحديث عن تفوق عرقٍ على آخر، وأن أي دولة كثيراً ما تحتاج لأناس من قوميات مختلفة يأتون إليها ويكون لهم حقوق متساوية مع السكان الأصليين. كما أن الدول القومية المدنية أصبحت تشعر بواجب أخلاقي وإنساني تجاه اللاجئين والفرارين من الحروب والعنف. ولذلك نجد أن أسس الدول القومية الجديدة تحولت من أسس تقوم على: العرق، والأرض، واللغة، إلى أسس تقوم على: القانون،

المساواة، سوق العمل، الثقافة، المجتمع المدني... هكذا أصبح من المهم النظر للقومية من منظور مدني، يخفف كثيراً من طابع القومية العدائي تجاه القوميات الأخرى، ويربط القومية بمقولات مدنية وحقوقية، تجعل من هذه القوميات أكثر عقلانية وانفتاحاً.

ويعود هذا التحويل - بحسب تفسير ريتشارد مينش - إلى أن الدولة القومية أيضاً لم تعد قادرة «بمفردها على مد التكافل الاجتماعي بأسباب الحياة، كما أن عقدها أخذ في الانقراض، والتحول إلى النزعة الخصوصية للجماعات على امتداد خطوط التماس الطبقية والعرقية والدينية والإقليمية، إلى حد لم يكن

**القضية الأخرى التي شغلت
بال الدول الديمقراطية
المعاصرة هي قضية
الأقليات والوافدين، وكيف
يتمّ إدماج أعداد كبيرة
استقرت - لظروف
معينة - في دول أخرى،
وكيف يتمّ التعامل مع
مجموعات بشرية وافدة.**

بالإمكان تخيله أيام ذروة عطائها»⁶. فالدول الديمقراطية لجأت إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي والتأسيس الحقوقي والسياسي له نتيجة تراجع قوة (الدولة - الأمة) من جهة، مثلما أتى أيضاً للحفاظ على السلم الاجتماعي، وتجنب خطر حدوث الصراعات مستقبلاً من جهة ثانية. إذ تبينَ لمتابعي وضع الدول الديمقراطية أن قوتها التحشيدية والتجميعية تتقهقر عندما تكون ديموقراطية، وهذا يؤدي بدوره إلى تراخ في الشعور بالوحدة الوطنية، ولذلك فإنه من الأفضل

لها التقليل - قدر الإمكان - من الحواجز الثقافية بغية إدخال فئات اجتماعية وثقافية أوسع، تماشياً مع مبادئ الديمقراطية التي اعتمدها كأساس للحياة السياسية. وأما بالنسبة لخطر الصراعات المحلية؛ فقد تبينَ للديموقراطيات العتيدة في عدد من الدول المعاصرة أن هناك حاجة ماسة للأخذ بمبدأ الاعتراف بالتعددية الثقافية؛ وذلك لتلافي إمكانية حدوث صراعات اجتماعية قد تؤدي بالسلم الاجتماعي بأسره⁷. وعلى هذا الأساس يستنتج ريتشارد مينش

6 - ريتشارد مينش: الأمة والمواطنة في عصر العولمة، ترجمة عباس عباس، مراجعة علي خليل، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2005، ص 6.

7 - المرجع السابق، ص 9.



أن الدول إذا لم تكن ديموقراطية فإنها ستعرض المجموعات الاجتماعية والثقافية الأخرى للتهميش والاستبعاد، وقد لا تدخلها إلى دائرة المواطنة بشكل كامل.

ومن نتائج هذا الفهم الديموقراطي للتعددية الثقافية على أساس المواطنة: ظهور مسألة تدويل علاقة الدولة بالأقليات. وفي هذا السياق يذهب ويل كمليكاً إلى أن السياق الدولي العام قد تغير من «حقوق الإنسان» في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى «حقوق الأقليات» في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بحيث أصبحت فحوى التعددية الثقافية الليبرالية تقوم اليوم على أن الديموقراطية لا تهتم بالأغلبية فحسب بل؛ يجب عليها أن تعبر عن الأقليات وحقوقها أيضاً⁸.

ما يمكن استنتاجه من هذه الآراء - حول علاقة الدولة بالمجموعات الثقافية التي تعيش في كنفها - أن الدولة اليوم لم تعد تابعة «للجماعة المسيطرة»، أو «القومية الأكبر»، «أو المذهب الديني الرئيس»؛ بحيث تمارس على الأقليات نوعاً من الإقصاء أو الاستبعاد الثقافي؛ ليحل محل كل ذلك «سياسة الاعتراف»⁹. ولعل هذه السياسة هي التي يمكن أن تجنّب الدول الحديثة - في المرحلة المعاصرة خطر الصراعات - العرقية والقومية التي تطل برأسها من حين لآخر.

ولذلك تطورت مسألة التعددية الثقافية لتصبح «مسألة أمن قومي»؛ من حيث إن الأقليات تتصف بضعف ولائها للدولة، وتطلعها لدول أخرى قد تمثل قوميتها أو طائفيتها. وهذا يعني أن الاعتراف بالتعددية الثقافية سيزيد من ولاء الأقليات للدولة أولاً، وسيضعف تطلعها إلى دول أخرى، من حيث هي الدول التي تتمنى أن تمثلها أو تعبر عن هويتها، فالمعادلة التي تقول بأن الدولة القوية هي التي تضعف وتهتمش الأقليات لم تعد تصلح لهذا الزمن.

8 - ويل كمليكاً: أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج 1، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة - العدد

377، الكويت، 2011، ص 45.

9 - المرجع السابق، ص 87.

وعلى الرغم من ازدياد التوجهات العابرة للقوميات في أوروبا المعاصرة؛ والعالم الغربي عموماً، فإن لهذا الازدياد أسباباً مختلفة تعود لظروف وثقافة واقتصاد كل دولة. كما أن المؤسسات التي تتصدى لمهمة دمج الوافدين تختلف من دولة إلى أخرى. ففي الولايات المتحدة يعود دمج الوافدين في معادلات الحقوق والمساواة إلى قوة مؤسسات الدولة القضائية ودساتيرها، في حين يرجع في بعض البلدان الأوروبية إلى سلطة مبادئ حقوق الإنسان. وعلى العموم فإن الدعوات لنمط الحياة «ما بعد القومية» مرتبط بمستجدات واقعية، ومتشابك مع حل مشكلات اقتصادية وحقوقية¹⁰. ولعلّ هذا ما حدا

بجووان أرناسن إلى التأكيد على أن «الشكل القومي للاندماج يتطور، ويعمل في صلة وثيقة وفي صراع حاد في قليل أو كثير مع الشكل العالمي»¹¹؛ أي أن لكل عصر تصوره الخاص للقومية، والذي يتحدد معناه بحسب السياق العام للحياة الاجتماعية والسياسية، والمشاكل التي تظهر في كل عصر على حدة.

تطورات كهذه أطلحت بالأساس «الجوهري» للقومية، بمعنى أن القومية لم تعد تعبر عن «وحدة سابقة للوجود» ولم تعد تعبيراً «طبيعياً» عن تاريخ وأصل مشتركين، بقدر ما أصبحت واقعاً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً متغيراً بشكل

مستمر. الفرق الأساسي بين القومية العرقية والقومية المدنية أن الأولى معادية للديموقراطية، ولا تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان، ولا تقيم قضايا العدالة والمساواة على مبادئ وقيم إنسانية، بعكس القومية المدنية التي أخذت تبني وعي شعوبها لأنفسهم على قيم التعايش والتفاهم والمساواة

إن الاعتراف بالتعددية الثقافية سيزيد من ولاء الأقليات للدولة أولاً، وسيضعف تطلعها إلى دول أخرى، من حيث هي الدول التي تتمنى أن تمثلها أو تعبر عن هويتها، فالمعادلة التي تقول بأن الدولة القوية هي التي تضعف وتهتمش الأقليات لم تعد تصلح لهذا الزمن.

10 - المرجع السابق، ص 394.

11 - جووان أرناسن: «العالميون والمحليون في الثقافة العالمية»، ضمن: مايك فيذرستون (محرر): ثقافة العولمة - القومية والعولمة والحداثة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 211.

والعدالة. طبعاً على أرض الواقع الصورة ليست وردية دائماً، والنعرات القومية والنزعات العنصرية تظل برأسها من حين لآخر، بسبب أزمة هنا أو حدتٍ هناك، غير أن الأمر الواضح هو أن تغييراً جوهرياً حصل في دور الدولة وشكلها خلال العقود القليلة الماضية.

المبدأ الذي توافقت عليه الدول المعاصرة - لتنظيم علاقتها بشعوبها وبالدول الأخرى - هو مبدأ «حقوق الإنسان»، الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1948، كإعلان لمبادئ عامة، على جميع الدول احترامه والعمل بموجبه. القضية الأكثر أهمية بالنسبة لقضية حقوق الإنسان أنها لم تعد قضية داخلية؛ بل تحولت إلى قضية عابرة للدول، بحيث ينظر للدول التي لا تراعي مبادئ حقوق الإنسان على أنها لا تخطئ في حق مواطنيها فحسب بل؛ على أنها دول تهدد السلم العالمي؛ لأن عدم إنسانيتها يعني أنها دول مرشحة للانفجار الداخلي من جهة، ولديها ميل لتصدير أزماتها الداخلية إلى جيرانها من جهة ثانية. حتى إن تشالرز بيتر - مؤلف كتاب «فكرة حقوق الإنسان» - يذهب إلى أنه لو كانت هناك إرادة قوية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان لما نشبت الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال¹².

هكذا يتداخل - مرة أخرى - وضع الدولة الداخلي مع الوضع العالمي، من خلال خيوط لم تكن واضحة المعالم قبل النصف الثاني من القرن العشرين. ولعلّ هذا ما يفسّر كثرة التقارير الدولية التي تصدر عن منظمات حقوقية وتابعة للأمم المتحدة، تصف فيه وضع حقوق الإنسان في العالم، وتؤنب الدول التي تقع في ذيل التقييم العالمي لحقوق الإنسان، من دون أن يتطور الأمر إلى تدخل مباشر في شؤون تلك الدول الداخلية.

أما نجاح مبادئ حقوق الإنسان في تحوّلها لمبدأ يحكم سياسات غالبية دول العالم فيعود إلى عالمية هذه المبادئ وإنسانيتها، من حيث إنها مبادئ غير مستمدة من أديان أو فلسفات أو أيديولوجيات معينة؛ بل من كونها أشبه

12 - تشالرز آر. بيتر: فكرة حقوق الإنسان، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة - العدد 421، الكويت، 2015، ص 31.

بالحقوق الطبيعية التي يجب أن يتمتع بها كل البشر؛ فالمساواة والعدالة قضايا يتوق لها كل البشر، بغض النظر عن أديانهم أو أعراقهم. الأمر الآخر الذي أدى إلى تحول حقوق الإنسان إلى قضية كل شعوب العالم أن مبادئ تلك الحقوق موجودة في ثقافات العالم المختلفة؛ أي أنها قاسم مشترك يجمع كل المختلفين في القوميات والأديان والثقافات¹³.

غير أن الشأن الثقافي لا يختلف كثيراً عن الشأن الاقتصادي؛ من حيث إن تفاعل الثقافات عملية معقدة، شأنها شأن التفاعلات الاقتصادية، وكثيراً ما تدخل فيها عناصر وتصورات متشابكة، تتعلّق بتصورات كل ثقافة عن

التعددية الثقافية، والكيفية التي تعي نفسها من خلالها، ورؤيتها لمسائل القومية والهويات والحريات والاندماج، الأمر الذي يدفع إلى الاستنتاج بأن ذلك التفاعل لا يسير بوتائر ثابتة، وكثيراً ما يتعرض لصدمات فجائية، كثيراً ما تؤدي لصعود شعبية الأحزاب اليمينية، ذات التوجه المتحفظ تجاه الوافدين والمختلفين ثقافياً، وهذا واضح في انتخابات عام 2018 في الدول الأوروبية؛ حيث حققت الأحزاب اليمينية بعض التقدم على خلفية ازدياد عدد الوافدين إلى أوروبا في السنين الأخيرة.

**المبدأ الذي توافقت عليه
الدول المعاصرة - لتنظيم
علاقتها بشعوبها وبالذول
الأخرى - هو مبدأ «حقوق
الإنسان»، الذي تبنته
الأمم المتحدة عام 1948،
كإعلان لمبادئ عامة،
على جميع الدول
احترامه والعمل بموجبه.**

هذا المفهوم الجديد للقومية ترتب عليه مفهومٌ جديد لهوية الدولة والمواطنين الذين يقطنونها، فإذا كانت الدولة الديموقراطية الحديثة قد أعطت الوافدين والمهاجرين حقوقهم السياسية بشكلٍ كامل؛ فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للمجال الثقافي والخصوصيات والهويات. ويبدو أن هذا الأمر هو أكثر ما يعوق اندماج الوافدين في مجتمعاتهم الجديدة، ويجعل المواطنين الأصليين ينظرون إليهم على أنهم غرباء، على الرغم من أن

13 - المرجع السابق، ص 57 - 109.

وضعهم السياسي متساوٍ أمام القانون. أثارت هذه القضية حفيظة تشارلز تايلر الذي قال: إن حق الأكثرية في حكم الأقلية - وهو أحد مبادئ الديمقراطية - يجب ألا يفضي إلى تهميش الحقوق الثقافية للأقليات؛ لأننا في هذه الحالة نكون كمن أرجع «التراتبية» من الشباك بعد أن أخرجها من الباب، الأمر الذي كثيراً ما يؤدي إلى نشوء هويات ذات مضمون ديني أو عرقي¹⁴. وهذا يعني - بالنسبة لتايلر - أنه من الخطأ النظر للعلمانية - التي هي إحدى مبادئ الديمقراطية - على أنها ترفض حضور الديني في المجال العام؛ لأن العلمانية لا تعني أكثر من إبعاد الدين عن الصراعات السياسية. أما القاعدة التي يتمّ بموجبها الاندماج بين المهاجرين ودولهم الجديدة فهي قاعدة «الاعتراف»¹⁵ Recognition بالخصوصية الثقافية للمواطنين والجماعات، أياً كانت ثقافتهم وهويتهم التي يحملونها، وليس عن طريق تبني الأقليات لقيم الأكثرية؛ وذلك لأن عدم الاعتراف - الذي يمكن أن تتعرض له فئة ما - كثيراً ما يشكل حافزاً لبروز الانغلاق وتراجع رغبتها في الاندماج مع المجتمع الجديد، الأمر الذي ينتهي بهذه الفئة للوقوع في نوع من «الإحباط النفسي». فالهويات «بحاجة إلى الاعتراف»¹⁶، حتى لا تقع في دوامة التعصّب والانغلاق. ولذلك فإن الهوية تتطلب بشكلٍ أساسي «الاعتراف من قبل الآخرين»¹⁷؛ لأنها لا تتشكل إلا في حالة الحوار مع الآخرين والحصول على القبول منهم، وهذا يعني أن الأفق العام الذي تتشكل فيه الهوية هو الأفق الاجتماعي؛ لأن الاعتراف يقوّي شعور الأقليات بـ «المواطنة السياسية»، ويجعلهم يتصرفون بدافعٍ من «شعورهم بالواجب والولاء تجاه المجتمع السياسي»¹⁸.

14 - تشارلز تايلر: المتخيلات الاجتماعية الحديثة، ترجمة الحارث النبهان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 219.

15 - تشارلز تايلر (وآخرون): قوة الدين في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع - مركز دراسات فلسفة الدين، بيروت، 2013، ص 201.

16 - Charles Taylor: The Ethics of Authenticity, Harvard University Press, London, 2003, p. 52.

Ibid., p. 45.

Ibid., p. 43.

ولذلك يذهب تايلر إلى أنه على الدول الليبرالية الحديثة أن تبني مجتمعاتها الحديثة على مفهوم «الكرامة» dignity وليس على مفهوم «الشرف» honour؛ ذلك أن مفهوم الشرف في العصور السابقة يجعل لبعض الفئات مكانة أشرف من غيرها، وهذا هو أصل التراتبية الاجتماعية التي تجعل مكانة بعض الفئات أعلى من الفئات الأخرى بشكل طبيعي؛ ذلك أن الدولة التي تبني قيمها السياسية على مفهوم الشرف التراتبي تؤسس لنظام المنح؛ أي منح بعض الفئات الاجتماعية امتيازات معينة، دون غيرها من الفئات الأخرى. ولذلك يصف تايلر مجتمع الشرف - مستعيناً في هذا الوصف بمونتسكيو وروسو - بأنه مجتمع فاسد وظالم¹⁹.

أما القاعدة التي يتم
بموجبها الاندماج بين
المهاجرين ودولهم
الجديدة فهي قاعدة
«الاعتراف» Recognition
بالخصوصية الثقافية
للمواطنين والجماعات،
أيًا كانت ثقافتهم
وهويتهم التي يحملونها.

ثالثاً - الدولة المعاصرة من منظور نقدي

يدور النقد الذي يوجّه للدول الديمقراطية اليوم حول العلاقة بين الدولة والسلطة التي تمارسها، مثلما يتناول علاقة الدولة بالفئات الاجتماعية التي يفترض بالدولة أن تمثلها، دون أن ننسى علاقة هذه الدول الديمقراطية بغيرها من الدول غير الديمقراطية. فاليوم، تُعدّ الدولة القوة الوحيدة التي يحق لها ممارسة

العنف بشكل شرعي كما يرى ماكس فيبر. أما بيار بورديو فيعتقد بأن دور الدولة الحديثة معقد قليلاً، فهي من جهة تقوم بضبط الناس، بل وقهر الضعفاء أحياناً، في حين أنها تقوم بمساعدة هؤلاء الضعفاء، و«انتزاعهم من حالة البؤس التي يعانونها على نحو لا يحتمل»²⁰ من جهة ثانية.

وعلى الرغم من أن الدولة الحديثة تُعدّ الكيان الركييزة في حفظ السلم العالمي، وتنظيم العلاقة بين الدول؛ فإن تُعدّ أيضاً أكبر مصدر للعنف في

Ibid., p. 48.

19 -

20 - بيار بورديو: عن الدولة - دروس في الكوليج دي فرانس (1989 - 1992)، ترجمة نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 604.



العالم المعاصر، حتى إن المتهكمين يَعدُّون المهمة الأساسية للدولة اليوم هي تنظيم العنف والحروب بشكل أفضل من قبل، لدرجة أننا اليوم كثيراً ما بتنا نسمع بمصطلحات غريبة لم نسمع بها من قبل، من قبيل: الحرب العادلة، الحرب الاستباقية، حرب النجوم.

ولعلَّ كمية العنف التي تمارسها الدول هو ما دفع تزفيتان تودوروف إلى وصف هذه الدول بـ«البرابرة الجدد»، ولا سيما على مستوى السياسات الدولية. فبالنسبة للدول الديمقراطية نجدها كثيراً ما تلجأ إلى ازدواجية واضحة، تتمثل في أن هذه الدول تريد الحرية لنفسها؛ ولكنها تريد السيطرة على الآخرين، وتريد أن تُصدّر الديمقراطية؛ ولكن عن طريق قوة السلاح، وتريد الأمن والسلام لنفسها؛ ولكنها تحرص على إثارة الفوضى والصراعات في بلدان عديدة، وقد رأى تودوروف أن الدول الليبرالية الحديثة خرجت عن مسارها، وانقلبت على نشأتها التي تولدت من التسامح، ومنع فرض العقائد والمصالح على الآخرين بالقوة. أما تفسير تودوروف لهذا الأمر فيعود إلى أن الدول الديمقراطية المعاصرة تنظر اليوم لباقي الدول وشعوبها على أنهم قوى «بربرية»، في حين نجده يحذّر من أن المشكلة الأكبر هي أن الخوف من البربرية هو نوع من أنواع البربرية أيضاً²¹.

أما على المستوى الاقتصادي فكثيراً ما تتهم الدول الحديثة بأنها تشارك الناس أرزاقهم بالقوة، وتساعد الأثرياء على زيادة ثرواتهم بشكل غير مسبق، حتى إن هناك مَنْ أخذ ينظر لمنصبي رئيس الدولة ورئيس الوزراء على أنهما مجرد وكلاء للشركات الكبرى، ومجرد محترفين في قيادة الصراعات الاقتصادية، مثلما حصل مع رئيسة الوزراء البريطانية في

21 - تزفيتان تودوروف: اللانظام العالمي الجديد - تأويلات مواطن أوروبي، ترجمة محمد ميلاد، دار الحوار، اللاذقية، 2006، ص 31.
وأيضاً - تزفيتان تودوروف: الخوف من البرابرة - ما وراء صدام الحضارات، ترجمة جان ماجد جيور، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2009، ص 11 - 15.

ثمانينات القرن العشرين مارغريت تاتشر، ويحصل اليوم مع الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب، والأمثلة أكثر من أن تُعدّ. ولعل هذا ما يفسّر ارتفاع وتيرة حل المشاكل السياسية بطريقة اقتصادية، مثلما يفسّر عودة الاقتصاد ليتصدر المشهد السياسي.

يبقى التساؤل حول مستقبل الدولة والأدوار التي يمكن أن تقوم بها في المستقبل الشغل الشاغل للتظير حول شكل الدولة في قادم الأيام. غير أن مثل تلك التساؤلات حول مستقبل الدولة الأكثر قدرة على تأمين الازدهار

لل بشرية تكاد تنطلق من أنه ليس هناك يقين عندما يتعلّق الأمر بـ «الفاعل السياسي»؛ لأنّ الضدّ، وغير المتوقع، وغير العقلاني تبقى من العوامل التي يمكن أن تؤثر بالسياسة بقوة²². دون أن ينكر هذا التساؤل إمكانية استخلاص ملامح عامة للدولة، أخذت تترسخ أكثر فأكثر خلال العقود القليلة المنصرمة.

غير أن ما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن أدوار الدولة، وشكل علاقاتها، والمبادئ التي تُبنى عليها تتعرض لنقدٍ دائم، حتى إنه يمكن القول: إن هذا النقد المستمر للدولة يُعدّ

جزءاً من مفهوم الدولة الحديثة ذاته، بحيث يغدو من الصعوبة بمكان أن نعثر في الفكر الغربي المعاصر على مفهوم ثابت ونهائي لأدوار الدولة، بقدر ما نجد قراءات نقدية شبه دائمة تُعدّل وتغيّر في المفاهيم التي تُبنى عليها هذه الدولة للوصول إلى الشكل الأنسب لدولة الازدهار والرخاء.

وفي النهاية يمكننا تحديد ثلاثة ملامح رئيسية، هي الأكثر أهمية في تصور الدولة المعاصرة وأدوارها في المستقبل:

**بالنسبة للدول
الديموقراطية نجدها
كثيراً ما تلجأ إلى
ازدواجية واضحة، تتمثل
في أن هذه الدول تريد
الحرية لنفسها؛ ولكنها
تريد السيطرة على
الآخرين، وتريد أن تُصدّر
الديموقراطية؛ ولكن عن
طريق قوة السلاح.**

22 - إدغار موران: إلى أين يسير العالم؟ ترجمة أحمد العلمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان،

2009، ص 93.



1 - الحرية قبل الهوية

لقد قطعت الدول الديمقراطية المعاصرة شوطاً كبيراً في طريق التخلص من التضخم الهوياتي/ القومي الذي عانت منه خلال القرن العشرين. وبذلك تكون هذه الدولة قد حسمت خياراتها بالانتصار للحرية على الهوية. وقد تم هذا الانتصار عن طريق اعطاء الهوية مضموناً ديموقراطياً، من جهة، ومضموناً ثقافياً تعددياً من جهة ثانية.

ولعلّ هذا ما يفسّر صعود مفهوم «الاعتراف» و«العدالة» لدى مفكرين غربيين في العقود الثلاثة الأخيرة، كأسسٍ تبنى عليها الدول الليبرالية الحديثة. ويعد جون رولز من أكثر المنظرين لموضوع العدالة، من حيث هي مقولة أساسية يجب أن تقوم عليها الحياة السياسية في الدول الليبرالية، ويعني رولز بالعدالة الإنصاف في كل شيء: الحريات السياسية، الفرص، الدخل، احترام الذات..²³. كما اهتم تشارلز تايلر وبول ريكور بمفهوم الاعتراف كأساس تجدد من خلاله الليبرالية نفسها، من خلال التركيز على أهمية الاعتراف بالآخر والمختلف. بحيث يمكن للمرء أن يتوقّع أن التنظير للدولة خلال العقد الحالي - على الأقل - سيبقى منشغلاً بهاتين المقولتين.

2 - الموازنة بين الفردي والجماعي

تُعَدُّ العلاقة بين الفرد والمجتمع وحدود هذه العلاقة من الإشكاليات الكبرى التي واجهت الدول الديمقراطية المعاصرة، وقد دخلت النقاشات حول موقع الدولة من تلك العلاقة إلى مواقع وآفاق جعلت مقام الفرد بالنسبة للدولة والمجتمع يتبدل من حين لآخر. ونقصد بذلك المنعطف الذي شهدته اهتمامات الدولة وتشريعاتها من التركيز على المجتمع ومؤسساته الجمعية من مدرسة وعائلة.. إلى التركيز على حقوق الفرد تجاه مجتمعه، وأولوية هذه الحقوق على الواجبات التي ينبغي أن يقوم بها تجاه الكل

23 - جون رولز: العدالة كإنصاف - إعادة صياغة، ترجمة حيدر إسماعيل حيدر، المنظمة العربية للترجمة - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 147.

الاجتماعي. ونتيجة ذلك انقلب التفكير السياسي الذي يعطي الأولوية للمجتمع والدولة على الفرد - كما هو الحال عند: هيغل، وماركس، وفيخته، وعموم الفكر الفلسفي حتى منتصف القرن العشرين - إلى تفكير يعطي الأولوية للفرد على حساب الدولة والمجتمع، كما هو الحال عند: تشارلز تايلر، وبيار بورديو، وجون رولز، وآلان تورين وغيرهم. وهذا يعني - من جملة ما يعني - أن التفكير السياسي المعاصر يذهب باتجاه الحد من سلطة مؤسسات الدولة - والمؤسسات الجمعية - من جامعات ووسائل إعلام ومدارس... لصالح حريات الفرد وحقوقه.

قطعت الدول

الديموقراطية المعاصرة
شوطاً كبيراً في طريق
التخلص من التضخم
الهوياتي / القومي الذي
عانت منه خلال القرن
العشرين. وبذلك تكون
هذه الدولة قد حسمت
خياراتها بالانتصار
للحرية على الهوية.

فالدولة الليبرالية الحديثة اليوم تسير باتجاه منح الفرد مزيداً من الحقوق والحريات، على ألا تمس هذه الحقوق مصالح المجتمع الكبرى التي تتعلّق بالسلم الاجتماعي، والرخاء الاقتصادي، والاعتراف الثقافي.

3 - احتواء السياسة للثقافة

تسعى الدول الديموقراطية المعاصرة إلى تضمين الحقوق الثقافية داخل الحقوق السياسية. وهي قضية - كما بينا - غابت عن ديموقراطية

القرن العشرين؛ فقد تبين لمنظري الدولة المعاصرة أن العوامل الثقافية لعبت دوراً أكبر مما كان يُظن في الصراعات الدولية؛ حتى إن آلان تورين يذهب إلى أن أكبر مهمة تنتظر الدولة المعاصرة هي تحقيق «الانسجام مع تنوع الثقافات وأشكال تداخلها في الحياة الشخصية والجماعية»²⁴.

تولي الأطروحة الثقافية للدولة الاختلافات الثقافية - من دين وعرق ولغة - أهمية كبيرة؛ لاعتقادها بأن أساس الصراعات والتوترات التي تعيشها الدول هي في جذورها صراعات وتوترات ثقافية. وأن هذه الصراعات تحاصر

24 - آلان تورين: براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 274.



الدولة من جهتين: الأولى من داخل الدولة بين المواطنين الذين يشكّلون الدولة والمختلفين ثقافياً بعضهم عن بعض، والثانية بين الدول ذات الثقافات المختلفة. ولذلك يعي هذا التيار ويركز على دور الثقافة المُكتشف في صياغة تصورات الدولة لأدوارها السياسية والاقتصادية، غير أن ذلك الوعي يركّز أيضاً على إمكانية تفاهم واعتراف الثقافات بعضها ببعض، على نحو ما يفعل تشالرز تايلر وآلان تورين وغيرهما، وليس على نحو ما يفعل صموئيل هنتنغتون، بالنظر للاختلاف الثقافي بوصفه منبعاً لتأجيج الصراعات. وعلى ذلك يختلف دور الدولة من دور يعالج وينظم عملية التفاعل والانسجام بين الثقافات المختلفة عند أصحاب الأطروحة الثقافية، إلى دور المنخرط والمصعد للصراعات ذات الأصل الثقافي عند هنتنغتون وأصحاب نظريات صراع الحضارات.